

التجربة النقدية الدولية

١- الأربعون سنة الأولى من القرن العشرين

كانت التسويات الدولية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر والثلاثين سنة الأولى من القرن العشرين تتم عن طريق قاعدة الذهب، ويرجع نجاح هذا النظام إلى استمرار البطالة فترات طويلة من الزمن، وفي فترة ما بين الحربين العالميتين تعقدت مشاكل التسوية بين الدول عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، فأبطلت قاعدة الذهب، وكانت بريطانيا من أوائل هذه الدول وتلتها الولايات المتحدة وفرنسا في ثلاثينات القرن الحالي.

وبالإضافة إلى أهمية قاعدة الذهب من الناحية التاريخية فإن هذا النظام ينطوي على عناصر هامة خارج حدوده القانونية، فهو من حيث المبدأ يتميز بثبات أسعار التبادل واستخدام أساليب السوق الحرة لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وتتضمن أساليب السوق الحرة تأثير البطالة على خفض معدلات الأجور النقدية وتأثير عجز ميزان المدفوعات الذي يتعلق بإجراءات البنك المركزي، وعلى الرغم من أنه لا يمكن استعادة قاعدة الذهب ثانية فإن كل هذه العناصر ما تزال تؤلف جزءاً هاماً في نظام التسويات الدولية بحيث أصبح بعض الكتاب يشيرون إلى النظام الحالي

"بقاعدة الذهب الجديدة".

وفي قاعدة الذهب كانت السلطات النقدية في الدول الأعضاء هي التي تحدد بدقة أسعار التبادل وكانت الضوابط المباشرة غير مرغوب فيها في حل صعوبات المدفوعات للدول الأخرى.

وكانت عملية التسوية تتم عن طريق العلاقة المباشرة بين التغيرات التي تطرأ على مستوى النشاط والمدفوعات الخارجية وبين التغيرات التي تطرأ على مستوى النشاط ومستويات الأسعار الداخلية التي يؤثر تغييرها على المدفوعات الخارجية. وكانت الإجراءات المصرفية الداخلية تقوي هذه المؤثرات في قاعدة الذهب "التقليدية" التي طبقت قبل عام ١٩١٤ غير أن البنك المركزي هو الذي يقوي هذه المؤثرات في قاعدة الذهب "المثالية" التي لم توجد عمليا.

وكان الأسلوب الفني لتحديد معدل التبادل الثابت بين الدول المنتجة لنظام قاعدة الذهب بسيطا للغاية فقد كانت البنوك المركزية في هذه الدول على استعداد لشراء الذهب وبيعه بكميات غير محدودة بأسعار ثابتة مقومة بعملتها وكان الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع طفيفا جدا، وكان يسمح باستيراد الذهب وتصديره في حرية. وكانت هذه الظروف تؤدي إلى إمكان الحصول على العملات الأجنبية دائما بأسعار لا تختلف كثيرا إلا نتيجة لتكاليف نقلها من مكان لآخر. فإذا كان البريطاني يستطيع أن يشتري (أو يبيع) أوقية الذهب بخمسة جنيهات في بريطانيا وبيئها (أو يشتريها) بخمسة وعشرين دولارا في أمريكا كان سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني

والدولار ١ جنيه = ٥ دولارات ولا يمكن أن يتغير سعر الصرف هذا. ولو تغير عن ذلك أصبح من المريح للفرد أن يشتري الذهب من البنك المصرفي في إحدى الدولتين ويبيعه للبنك المركزي للدولة الأخرى.

والمشكلة الآن هي: كيف كان يؤدي نظام قاعدة الذهب إلى استعادة التوازن الداخلي والخارجي في الدول الأعضاء بعد اضطراب الموقف. ويمكننا أن نضرب مثالا على الاضطراب بتغيير الأذواق الذي يؤدي إلى انخفاض إجمالي الطلب العالمي على السلع المنتجة داخليا وارتفاع إجمالي الطلب العالمي على السلع المنتجة في الخارج. ويتضمن هذا الاضطراب تدهور ميزان المدفوعات بالنسبة للدولة وانكماش النشاط فيها مع تحسن ميزان المدفوعات وازدياد النشاط. ويحدث التعديل نتيجة لتأثير هذه التغيرات على مستوى النشاط وأن هذه العناصر هو المضاعف الذي سبق الحديث عنه. ويؤدي الاضطراب المبدئي إلى انكماش كبير في مستوى النشاط الداخلي وارتفاع مستوى النشاط الخارجي إلى تحسين الوضع بالنسبة لميزان المدفوعات في الداخل..

وهكذا يمكن القول بأن تأثير المضاعف في عملية التعديل يعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات وإن كان يدفع الاقتصاد الداخلي في كل دولة على حدة بعيدا عن التوازن.

أما العنصر الثاني في عملية التعديل في نظام قاعدة الذهب فهو عنصر ذو تأثير بطيء وغير ثابت فنتيجة للتغيرات التي تنشأ على مستوى النشاط في دولتين معينتين قد تتغير مستويات أسعار السلع المنتجة في كل

دولة على حدة. ويتطلب تعديل القاعدة الذهبية في الدولة التي انخفض فيها مستوى النشاط يتطلب انخفاض الأجر النقدية والأسعار، ويؤدي ارتفاع مستوى الطلب عن التشغيل الكامل في الدول الأخرى إلى ارتفاع الأجر النقدية والأسعار.

والواقع أن افتراض مرونة الأسعار الداخلية ضروري جدا لفعالية نظام قاعدة الذهب. وقد كانت المرونة كبيرة جدا في خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إذ أن البطالة كانت تؤدي إلى خفض الأجر والأسعار بسرعة أكبر مما تفعل اليوم. وفي العشرينات من القرن العشرين أدركت بريطانيا أنه كان من الممكن أن تدوم البطالة طويلا دون أن تؤدي إلى خفض الأجر والأسعار كثيرا. وفي عام ١٩٢٥ أخذت بريطانيا بقاعدة الذهب للمرة الثانية بعد اضطرابات الحرب العالمية الأولى وحددت سعر الذهب بالأسعار التي كانت سائدة قبل الحرب وكان واضحا أن هذا الإجراء من شأنه أن يرفع قيمة الجنيه الإسترليني قليلا ويرفع أسعار الصادرات البريطانية في الأسواق العالمية ولكن البريطانيين كانوا يعتقدون أن الأسعار ستتعديل سريعا عن طريق انخفاض مستوى الأسعار في بريطانيا التي تعرضت للبطالة الشديدة بعد رجوعها إلى قاعدة الذهب بينما كانت بقية دول العالم تزدهر وفي نفس الوقت لم تكن الأسعار تميل إلى الانخفاض. والواقع كذلك أن الأسعار تصبح مرنة في الدول ذات الإنتاج الأولي إذ أن انخفاض مستوى الطلب العالمي على منتجات الدولة التي تعتمد على الإنتاج الأولي يؤدي إلى انخفاض الأسعار في الداخل وينخفض بالتالي مستوى التشغيل والنشاط سريعا. ونجاح هذه النظرية قبل عام ١٩١٤

يرجع إلى أن أهم التعديلات التي حدثت كانت في دول الإنتاج الأولي ولم يتعرض نظام قاعدة الذهب إلا بعد الحرب العالمية الأولى لمشاكل التسوية الكبرى بين الدول الصناعية التي ظهرت نتيجة انخفاض قيمة الفرنك وارتفاع قيمة الإسترليني ومشكلة التعويضات الألمانية.

ونبحث الآن كيف يؤدي تغير الأسعار الداخلية إلى إعادة التوازن الداخلي والخارجي بالنسبة للدول المتعاملة بعد اختلاله. فلو انخفضت أسعار السلع المنتجة داخليا وارتفعت أسعار السلع المنتجة في الخارج فإن الطلب العالمي يميل إلى الإقبال على السلع المنتجة داخليا وبعيدا عن السلع المنتجة خارجيا.. وتزداد هذه التغيرات حدة كلما زاد مرونة الطلب على واردات الدولتين. ونضرب مثلا على عمل هذين العنصرين السابقين على ما يحدث عندما تصل الدولة إلى المرحلة التي تجد أن مستوى النشاط فيها منخفض وأن ميزان مدفوعاتها يعاني عجزا نتيجة لتأثير العنصر الأول وهو المضاعف. وما يحدث نتيجة للعنصر الثاني هو تغير الأسعار.

وتنخفض الأسعار في هذه الدولة وتعمل على تغيير الطلب بحيث يرتفع مستوى النشاط ويتحسن ميزان المدفوعات وبذلك تعمل تغيرات الأسعار على تعديل الموقفين الداخلي والخارجي وتخليصه من آثار عنصر المضاعف...

وثمة ثلاث نقاط هامة جدية بالتنويه متعلقة بنظام قاعدة الذهب وهي أولا أن التوازن الداخلي والخارجي يعتبر بداية لفترة من البطالة أو التضخم في الدول الصناعية. وثانيا أن عملية التوازن تكون في غاية البطء

لو ثبتت الأسعار في الدول التي يحدث فيها هذا التوازن. وقد كانت عملية التوازن هذه بطيئة جدا في العشرينات من القرن العشرين. وثالثا أن عمليات التوازن لا تعتمد على الإجراءات المصرفية بل على تأثير القوى الطبيعية في مستوى العمل والسلع في كل دولة وفي الوقت الذي كان يتم فيه هذا التوازن كان من الطبيعي تأكيد أهمية الأساليب المصرفية باعتبار المصارف الواسطة التي يتم عن طريقها التوازن وقد كانت الأساليب المصرفية تعجل من ثبات الأسعار، ولذلك كان جديرا بنا أن نبحث أدوار البنوك في ظل نظام قاعدة الذهب إذ تقوم البنوك بأحد الدوران تلقائيا بينما يعتمد الدور الثاني على سياسة البنك المركزي. فلو كان هناك عجز في ميزان المدفوعات في إحدى الدول فإن البنوك التجارية في ظل النظام الذي يتم فيه تغطية العجز بالذهب تشتري من البنك المركزي ذهبا تسدد به ديون عملائها.

وتؤدي هذه الصفقات إلى خفض ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية وودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي بنفس النسبة أي تؤدي إلى انخفاض نسبة احتياطي البنوك التجارية لدى البنك المركزي. ويكون تأثير ذلك مشابها لتأثير عمليات بيع البنك المركزي للسندات في السوق المفتوحة. وبيع في هذه الحال الذهب للناس بدلا من السندات. ويؤدي ذلك كما هو الحال في عمليات البيع في السوق المفتوحة إلى ارتفاع سعر الفائدة ونقص القروض المصرفية. وقد يؤدي ذلك إلى خفض مستوى النشاط في البلاد ونشاط معامل المضاعف لزيادة الحركات الانكماشية بينما تعمل استجابة البنوك التلقائية في الدولة الأخرى على تعزيز أثر

المضاعف في رفع مستوى النشاط. ولو تغيرت العلاقة بين أسعار الفائدة في الدولتين يميل رأس المال إلى الانتقال إلى الدولة التي يكون سعر الفائدة فيها مرتفعاً. ومقابل انتقال رأس المال إلى الدولة التي يكون بميزان مدفوعاتها عجز يصدر الذهب من هذه الدولة.

وهكذا تؤدي أسعار الفائدة إلى تصحيح الأوضاع تلقائياً عن طريق البنوك بانتقال الذهب من مكان آخر. ولو تمت هذه الإجراءات بدقة ارتفعت أسعار الفائدة في بنوك الدولة التي تخسر الذهب وانخفضت في الدولة التي تحصل عليه. وتعزز هذه التغيرات أثر إجراءات البنوك التلقائية على مستوى النشاط وعلى تدفق رؤوس الأموال بين الدول. ومن ناحية أخرى لم تكن هذه الإجراءات متبعة بدقة في البنوك المركزية فقد كانت البنوك المركزية في فرنسا وأمريكا وبعض الدول الأخرى تفعل عكس ذلك بعد إعادة نظام قاعدة الذهب فبدلاً من أن تعمل على تعزيز وظيفة قاعدة الذهب التلقائية فإنها كانت تعوق هذه الوظيفة بحيث لا يكون لتدفق الذهب أي أثر على مستوى الأسعار الداخلية ومستوى النشاط.

وكانت تقوم بدورها هذا عن طريق بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة فتبيع السندات في الوقت الذي تشتري فيه الذهب الذي كان يشتريه العملاء من الخارج فتزيل بذلك آثار تدفق الذهب التلقائية وتؤدي عملية بيع السندات في حد ذاتها إلى إطلاق قوى انكماشية بينما كان دخول الذهب إلى البلاد يعمل على إنعاش السوق وتكون النتيجة تعادل الأثرين ..

وكان هذا الإجراء يدل على فشل قاعدة الذهب في علاج الأزمة المالية الكبرى في أوائل العقد الرابع من القرن الحالي وقد ساعد على فشله مواجهة العالم للاضطرابات الاقتصادية الضخمة فيما بعد الحرب ومشكلة التعويضات الألمانية وبطء إجراءات التوازن. وقد فشلت قاعدة الذهب لعدم جدوى صفة التلقائية في توازن ميزان المدفوعات وثبات مستوى التشغيل بسرعة وفي هدوء.

ويعتبر انهيار قاعدة الذهب بداية للاتجاه التجريبي في السياسة النقدية الدولية. وقد قام نظام قاعدة الذهب إلى حد كبير على أساس الثقة المطلقة في ثبات أسعار الصرف. وقد اضطرت بريطانيا إلى الخروج من قاعدة الذهب فتدهورت قيمة الإسترليني وفي عام ١٩٣٣ خرجت الولايات المتحدة من قاعدة الذهب وتثبتت القيمة القديمة للذهب الذي يحتويه الدولار. وبعدها بدأت الثقة تتزعزع في أسعار الصرف ولكن مازال الذهب يعتبر من الوسائل الهامة لتسوية الصفقات الدولية رغم عدم الأخذ بنظام قاعدة الذهب السابقة. بل ولا يحتمل أن يعود هذا النظام ثانية.

أسعار الصرف المرنة

كان استخدام التغيرات في أسعار الصرف عنصراً هاماً من عناصر التسويات الدولية في العقد الرابع من القرن العشرين وعندما كانت البطالة منتشرة في معظم الدول الصناعية وعندما كانت أسعار السلع منخفضة بحيث كانت الدول المنتجة للمواد الأولية تعاني ضيق شديداً وكانت أهم التغيرات تطراً على أسعار صرف العملات الهامة مثل الدولار والجنيه

الإسترليني، وكان للمارك الألماني وضع خاص إذ أنه كان يحتفظ بقيمته القديمة على الأقل رسمياً عن طريق الرقابة على الصرف والتجارة أما العملات الثلاث الأخرى فقد انخفضت قيمتها الواحدة تلو الأخرى. وانتهى الأمر بعد انخفاض قيمة العملات الثلاثة بثبات العلاقة بينها على ما كانت عليه قبل عام ١٩٣١ وإن كانت قد قلت قيمتها جميعاً مقومة بالذهب أي أن سعر الذهب ارتفع بالعملات الثلاثة عما كان عليه في أواخر العقد الرابع. وكان ذلك معناه أن قيمة رصيد الذهب في العالم قد ارتفعت وكان ذلك سبباً كافياً لعدم الحاجة إلى كمية من الذهب كافية لتسوية المعاملات الدولية ثم انخفضت قيمة كل من الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي بالنسبة للدولار قبيل الحرب العالمية الثانية وتدل تقلبات أسعار الصرف على أن فترة تثبيت سعر الصرف كانت تمثل حقبة عظيمة الأهمية في تاريخ النقد الدولي في العقد الرابع من هذا القرن. وفي الوقت الذي كانت تثبت فيه أسعار الصرف بين العملات الهامة كانت العملات الأخرى تميل إلى الارتباط بإحدى هذه العملات الثلاث والاحتفاظ بسعر صرف ثابت معها وكانت قيمتها تتقلب معها. ونتيجة لذلك ظهر نظام الكتلات النقدية مثل منطقة الإسترليني التي كانت تضم الدول التي ترتبط ببريطانيا بعلاقات تجارية ومالية وثيقة والتي انخفضت قيمة عملتها مع انخفاض الإسترليني في عام ١٩٣١ أو بعدئذ بفترة قصيرة. وكانت هذه الدول جميعاً من الدول المنتجة للمواد الأولية وتعتمد إلى حد كبير على السوق البريطانية كما كانت تحتفظ بجزء كبير من احتياطها من العملات الأجنبية في لندن وكانت هذه الدول ترتبط ببريطانيا سياسياً فكانت من

بينها دول الكومنولث عدا كندا ودول بحر البلطيق والدول الاسكندنافية وبعض الدول الأخرى. وكانت هناك كتلتان أخريتان هما كتلة الدولار وكتلة الذهب وكانت الكتلة الأولى تضم الدول التي ترتبط بأسعار صرف الدولار بعد عام ١٩٣٣ ومعظمها في أمريكا اللاتينية وكانت كلها ترتبط ارتباطا وثيقا بالولايات المتحدة اقتصاديا وماليا. أما كتلة الذهب فكانت تتالف من قليل من دول أوروبا التي ظلت مرتبطة بقاعدة الذهب حتى عام ١٩٣٦ والتي وجدت أن سلعا مرتفعة الثمن في الأسواق العالمية بحيث اضطرت إلى دفع ثمن باهظ في البطالة الداخلية ولكي تحافظ على توازن مدفوعاتها الخارجية.

وكان العقد الرابع أهم حقبة استخدم فيها العالم أسعار الصرف المرنة كطريقة لاستقرار الاقتصاد الدولي. ولم يستخدم هذا الأسلوب على أكمل وجه فقد ظلت حسابات تسوية الصرف المختلفة تعمل على تثبيت أسعار الصرف التي كانت تراها الحكومات مناسبة. وكان المفروض أن تستجيب أسعار الصرف المرنة للتغيرات في طلب الصرف الأجنبي وعرضه، بل كانت السلطات المخفضة لتسويات الصرف في بريطانيا نفسها تعمل على مقاومة شتى أنواع الضغط الموسمي والمضاربات. ورغم أن أسعار الصرف لم تكن كاملة المرنة أبدا فمن الأهمية بمكان أن نعرف - كيف كان يمكن أن يعمل هذا النظام باعتباره دليلا على الاتجاه الذي كان يسير فيه العالم ولأنه اتضح في السنوات القليلة الماضية أن هذا النظام مرغوب فيه.

ويمكن أن ينطوي نظام الصرف المرن على ميزتين، ففي هذا النظام يعتمد التوازن إلى حد كبير على حرية تأثير قوى السوق. ويتفادى هذا

النظام نقطة ضعف كان ينطوي عليها نظام قاعدة الذهب بتشبيته لأسعار الصرف وهي أن العلاقة بين مستويات الأسعار في الدولتين المتعاملتين يتغير بتغير مستوى الأسعار الداخلي الذي ينشأ عن البطالة في الدولة التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها وعن التضخم في الدولة التي كون في ميزان مدفوعاتها فائض.

ويختلف الموقف تماما في كل عملية توازن تعقب أي اضطراب مثل اختلاف الأذواق الذي ذكرناه من قبل عند تعرضنا لقاعدة الذهب. وليس في نظام السعر المرن ما يدعو من حيث المبدأ إلى ظهور البطالة في إحدى الدولتين والتضخم في الدولة الأخرى. فلو انخفض الطلب العالمي على السلع المصنوعة محليا في إحدى الدول مثلا كان من الممكن أن يتحقق التوازن الداخلي بسياسات التوسع الداخلية بينما يتكيف التوازن الداخلي مع التوازن الخارجي بتغير سعر الصرف ويخفض قيمة العملة في الدولة تصبح سلعا رخيصة فيتحسن ميزان مدفوعاتها طالما كانت مرونة الطلب على واردات الدولتين كبيرة.

وتتميز عملية تعديل التوازن الداخلي مع التوازن الخارجي بانعزال الموقف الداخلي في كل دولة إلى حد كبير عن الموقف الخارجي على خلاف نظام قاعدة الذهب الذي يخضع فيه الموقف الداخلي للحالة الخارجية أثناء عملية التعديل. وهذا الفرق على جانب كبير من الأهمية خاصة حيث يكون تفادي البطالة الشديدة هدفا رئيسيا من أهداف السياسة الاقتصادية وحيث يكون تعديل قاعدة الذهب بطيئا في استعادته للتوازن الداخلي. وتزداد هذه الملاحظات أهمية عندما نتذكر أن اقتصاد

العالم لا يصل أبداً إلى التوازن التام إذ أنه دائماً ما يكون في طور التكيف مع المشاكل التي تتخلله دائماً.

ولا شك أن هناك حدوداً لمدى عزل نظام سعر الصرف المرن للاقتصاد الداخلي عن التغيرات الخارجية. ويعتمد تكيف الموقف الخارجي على تغيرات معدلات التبادل التي تكون ضد صالح إحدى الدول بحيث تضطر هذه الدولة إلى الإذعان لانخفاض الدخل الحقيقي مقابل رفع مستوى التشغيل. وهكذا يؤدي إلى إجراء داخلي لزيادة الدخل إلى تدهور ميزان المدفوعات. ولو انخفض سعر الصرف الأجنبي تحسن ميزان المدفوعات وأدى "مبدأ المضاعف" إلى الانتعاش في الداخل. وعلى الرغم من أن نظام مرونة أسعار الصرف ينطوي على الكثير من المزايا فإنه ينطوي على الكثير من نقاط الضعف، ومن أهمها أن المضاربة بأسعار الصرف في المستقبل تقضي على عوامل الاستقرار. فلو مال سعر الصرف في إحدى الدول إلى الانخفاض فإن الناس يتوقعون انخفاضه أكثر فأكثر وقد يقررون عدم جدوى ملكية العملية ويتوقعون انخفاض السلع في هذه الدولة وتزيد هذه التوقعات قوة لو كانت قوى السوق الحرة تؤثر على سعر الصرف ويزيد الموقف خطورة إذا كانت الدولة مدينة بمبالغ طائلة لغيرها من الدول وكان من الممكن سحب هذه المبالغ بسهولة.

وتعجل المضاربات على هذه العملية من وقوع الكارثة. ولا شك أن هذه النقطة تعتبر أقوى حجة ضد مرونة سعر الصرف بالإسترليني، وثمة نقطة ضعف أخرى تنطوي عليها مرونة سعر الصرف وهي ازدياد عنصر المخاطرة في التجارة الدولية لو كان التجار يجهلون حالة أسعار الصرف في

خلال أيام قليلة أو أشهر قليلة، ويؤدي هذا العنصر إلى فتور نشاط التجارة الدولية وعدم الاستفادة من تقسيم العمل الدولي.

وثمة نقطة ضعف ثالثة في مرونة أسعار الصرف وهي أنه من الممكن استخدام تدهور سعر الصرف كوسيلة لعلاج البطالة فيخفض قيمة العملة تتمكن الدولة من جذب الطلب العالمي إلى سلعها فتزيد النشاط في صناعاتها على حساب الدول الأخرى.

وثمة حجة رابعة ضد مرونة سعر الصرف، وهي أن استمرار تدهور سعر الصرف قد يسلب الحكومات بعض قدرتها على ترك الفرصة لحدوث تضخم هادئ في مستوى الأسعار الداخلية.